



الاستقرار والثقة: وجهان لعملة قوية

رائد شرف الدين - النائب الأول لحاكم مصرف لبنان

نادي روتاري بيروت متروبوليتان بالتعاون مع أندية: روتاري بيروت هيلز،
روتاري صور أوروبا، روتاري صيدا، روتاري عاليه
٢٥ تشرين الأول ٢٠١٧ | بيروت

قائمة المحتويات

- ٢ مقدمة
- ٢ الأبعاد الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية للاستقرار والثقة
- ٤ واقع الاستقرار والثقة في المشهد اللبناني
- ٥ سياسة مصرف لبنان: الاستقرار والثقة صنوان
- ٨ الخلاصة: مفارقات ودلالات

ا. مقدمة

ذكر كونفوشيوس في إحدى حكمه أن الحكام بحاجة إلى ثلاثة موارد: الأسلحة والغذاء والثقة. والحاكم الذي لا يستطيع أن يحظى بهذه الموارد الثلاثة جميعها، عليه أن يتخلى عن الأسلحة أولاً، ثم الغذاء، ولكن يجب أن يتمسك بالثقة مهما بلغت التكاليف. فمن دون ثقة لا يمكنه أن يستمر. اختلف ماكيافيلي في تقييمه لأولويات الحكم، وقال إنه يجب على الأمير أن يكون، إذا أمكن، محبوباً ومهاباً، وإذا كان كلاهما غير ممكن، فعليه أن يختار المهابة بدلاً من المحبة. ذلك أن محبة الحاكم، كما يؤكد ماكيافيلي، عاملٌ قابلٌ للضمور في الأزمات وحالات تنازع المصالح، بينما تدوم مهابة الحاكم باختلاف الظروف وبدوام رادع العقاب الذي يلزمها.^١

بالرغم من الاختلاف بين كونفوشيوس وماكيافيلي في الأولويات والمنهجية، إلا أن هذا التباعد، في رأيي، يمكن جسره ليشكل نقطة التقاء وإغناء لموضوع بحثنا، بحيث يبدو الاثنان على حق. فمن الناحية التاريخية والسياسية، قد يبدو طرح ماكيافيلي جذاباً للبعض، بينما قد يجذب طرح كونفوشيوس البعض الآخر من الناحية الفلسفية والإنسانية. إذ أن الثقة لا بد منها لضمان استمرارية الحكم في حال ضعف الاستقرار والسيطرة لظروف طارئة، بينما تشكل المهابة عاملاً ضرورياً لتأمين استقرار الحكم في حال زعزعة الثقة تحت ضغط الأزمات العاصفة كذلك.

في كلمتي هذه، سوف أتطرق للأبعاد الاجتماعية-الاقتصادية والنقدية والسياسية للاستقرار والثقة وعلاقتها بالرأسمال الاجتماعي. ثم سأتناول واقع الاستقرار والثقة في المشهد اللبناني، لأنقل إلى الإضاءة على سياسة مصرف لبنان في بناء الثقة والحفاظ على الاستقرار. وأختم ببعض الخلاصات التي تتضمن مفارقات ودلالات.

ii. الأبعاد الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية للاستقرار والثقة

إذا أمعنا النظر في العلاقة بين الاستقرار والثقة، لوجدناها علاقةً طرديةً متبادلة. فالثقة تشكل عاملاً جذاباً وضامناً للاستقرار مع تبدل الظروف، والاستقرار يشكل مصدراً ثابتاً وبنوياً للثقة كدليل في وجه أي تشكيك أو تردد.

يعبر مفهوم الثقة عن نظرة الناس تجاه الدوافع التي تحرك سلطة الجماعة. فإذا كانت هذه النظرة إيجابية، عنى ذلك أن الناس يثقون بهذه السلطة، ويعتبرونها حريصةً على تلبية احتياجاتهم وحماية مصالحهم وإقامة العدل بينهم والاهتمام بآرائهم وإشراكهم في صنع القرار. وينتج عن هذه الثقة شعوراً بالطمأنينة حيال حرص السلطة على تأمين رفاه المجموعة، مما يولد إحساساً بالفخر والاحترام لدى الناس لانتسابهم لهذه المجموعة. يؤدي هذا الواقع إلى نشوء هوية اجتماعية إيجابية ورغبة في التقيّد بسلطات المجموعة وقوانينها.ⁱⁱ

استكمالاً للمشهد، تكمن الجذور الاجتماعية الحقيقية للثقة في إيجاد منظومة قيمية موحدة والالتزام بفضائل أخلاقية اجتماعية وبروز اهتمامات مشتركة للناس، مما يُطلق تعاوناً جماعياً

طوعياً باتجاه تحقيق هدفين: المنفعة الشخصية والثقة الاجتماعية. وتنعكس قيمة الثقة الاجتماعية في تشجيع الناس على استثمار أنفسهم ضمن مجموعاتٍ ومؤسساتٍ جامعة وسلطاتٍ جماعية، والتماثل مع مجموعاتٍ أو منظماتٍ أو مجتمعات. عندها تتداخل هويات الناس مع المجموعة، لتكوّن شكلاً من أشكال "رأس المال الاجتماعي" الذي يسهّل عمل المجموعة.ⁱⁱⁱ كما يبرز مفهوم "النزعة الاجتماعية العفوية" (Spontaneous Sociability)، كما يعبر عنها الكاتب الأميركي المشهور فرانسيس فوكوياما، والتي تحوي مجموعة من القيم الفرعية لرأس المال الاجتماعي، وتنشط في مجال تشكيل جمعيات جديدة تسجم مع متطلبات المجتمعات المنتجة، باعتماد القيم المشتركة أكثر من اعتماد العقود الرسمية.^{iv}

أما الآفاق الاقتصادية للثقة، فتنبثق من إرادة التعاون التي تُحدثها، مسببةً تفاعلاً اجتماعياً منتجاً. كذلك تولّد الثقة التي تقوم على ثقافة مشتركة إيماناً بوجود تأمين أكبر قدرٍ من العدالة في توزيع الثروة والمساواة في الحقوق الاقتصادية لأعضاء هذه الثقافة المشتركة. والعلاقة طرديةً بين الثقة والعدالة. فكلّما كان النمو في بلدٍ ما مستداماً ومرتكزاً على أسواقٍ مفتوحة وروحيةٍ تعاونية، وكان توزيع الثروة عادلاً، انعكس هذا زيادةً في منسوب الثقة في هذا البلد. وكلّما زادت درجة الثقة وتعزّز رأس المال الاجتماعي وتقلّصت الفوارق الطبقيّة، قويت أواصر النسيج الاجتماعي وسهّل اتخاذ القرارات الجماعية^v، وانخفضت تكاليف ممارسة الأنشطة الاقتصادية، وتحسّنت قدرة المجتمع على ابتكار أشكالٍ تنظيمية جديدة.^{vi} لذلك أجمع الاقتصاديون وعلماء الاجتماع وعلماء السياسة أن للثقة تأثيرها الإيجابي على النمو والاستقرار والدورة الاقتصادية، كما أنها تسهّل المعاملات الاقتصادية والمالية وتحسّن أداء المؤسسات.

لطالما شكّل تحقيق التوازن بين الجذور الاجتماعية والآفاق الاقتصادية للثقة جوهر نظرياتٍ وباكورة فلسفاتٍ ومحور طروحاتٍ تعكس عمق الأزمة الاجتماعية-الاقتصادية التي تعصف بالمجتمعات الإنسانية، وتحاول إيجاد الحلول والمخارج لهذه الأزمة. وما مقدّمة ابن خلدون، كظاهرة رائدة وسبّاقة من تراثنا العربي-الإسلامي، إلا أحد هذه الإبداعات التي سعت إلى صياغة مفاهيم تقدّمية للتفاعل ما بين العلوم الاجتماعية والاقتصادية. فقد دعت إلى تطوير مفهوم العصبيّة والاستفادة منه باتجاه مفهوم التكافل المجتمعي الأخلاقي والمسؤول، وأضاعت على أهمية تحقيق التكامل والتوازن بين العمران والحضارة.^{vii} كذلك جاء طرح فوكوياما، من المدرسة الغربية الليبرالية الحديثة، حول بناء الثقة من خلال الفضائل الاجتماعية ودورها في توفير الرخاء الاقتصادي، ليخفي نظريته الأولى حول نهاية التاريخ. فنراه يركّز على مواجهة التمركز الغربي على الذات، وتنمية رأس المال الاجتماعي، وتحرير علم الاجتماع من استعمار الاقتصاديين الطويل، وضرورة التفاعل بين ثقافات العالم لتحقيق نوعٍ من التكامل بين إبداع الحدّثة وخصوصية الثقافة.^{viii}

ⁱ رأس المال الاجتماعي يتكوّن من قيمة الشبكات الاجتماعية التي تنسج الترابط بين الناس المتشابهين وتجسر الهوة بين الناس المختلفين فيما بينهم، مع أخذ معايير المعاملة بالمثل في الاعتبار.

مما لا شك فيه، وبناءً على ما تقدم، أن عامل الثقة هو عاملٌ حاسمٌ في بناء الاستقرار السياسي، خاصةً في زمن الأزمات. إذ تثبت الدراسات أن آثار الأزمات الاقتصادية مثلاً تكون أقل وقعاً على المشهد السياسي في المجتمعات ذات منسوب الثقة المرتفعة، مقارنةً بالمجتمعات ذات منسوب الثقة المتدنية.^{ix}

iii. واقع الاستقرار والثقة في المشهد اللبناني

إن المشهد العام لواقع الثقة في لبنان يحتوي الكثير من التذبذب والثغرات. ويشكل هذا الواقع عبئاً بديهياً على الاستقرار السياسي والاجتماعي-الاقتصادي.

في هذا الإطار، يشير برنامج مسح القيم العالمي للعام ٢٠١٤ أن لبنان سجل نسبة متدنية في ما يتعلق بسلوكيات الثقة في العلاقات الشخصية، حيث بلغت ٩,٨٣%، مما يعتبر ضعفاً في أحد أهم ركائز الرأسمال الاجتماعي.^x

وإذا اعتمدنا لغة المؤشرات والمقارنات، نرى أن مؤشر الفساد العالمي لعام ٢٠١٦ الصادر عن منظمة "الشفافية الدولية" أظهر أن لبنان احتل المرتبة ١٣٦ من أصل ١٧٦ دولة، مع تقييم ٢٨ على ١٠٠.^{xi} كما أظهر تقرير التنافسية العالمية لسنة ٢٠١٦-٢٠١٧، والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، أن لبنان حلّ في المركز الـ١٠١ بين ١٣٨ دولة، مسجلاً تقييماً ٣,٨٤ من أصل ٧ نقاط، في مقابل المركز ٩١ من أصل ١٤٤ في فترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ويستند التقرير في تصنيفه إلى عوامل تقييم عدّة، منها الأوضاع السياسية والأمنية، والموازنة الغائبة، وتكلفة الإنتاج، والشفافية والفساد والهدر. كما احتلّ لبنان المرتبة ١٣٦ من أصل ١٣٨ بلداً في ما يتعلق ببيئة الاقتصاد الكلي (بتقييم ٢٧٣ مقارنة بـ٤٠٥ لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، والمرتبة ١١٩ من أصل ١٣٨ من حيث سلامة البيئة المؤسسية (بتقييم ٣,٣ مقارنة بـ٤,٣ لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، والمرتبة ١١٧ من أصل ١٣٨ بالنسبة لوضع البنية التحتية (بتقييم ٢,٧ مقارنة بـ٤,٣ لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، والمرتبة ١٠٤ من أصل ١٣٨ في ما يتعلق بجدوى سوق العمل. وصنّف في المرتبة ١٢٥ من أصل ١٣٨ في ما يتعلّق بالثقة بالسياسيين، والمرتبة ١٢٠ من أصل ١٣٨ في ما يرتبط بمؤشر الرشى، والمرتبة ١٣٥ من أصل ١٣٨ من حيث التبذير في الإنفاق الحكومي، والمرتبة ١٢٣ من أصل ١٣٨ في حماية الملكية الفكرية، والمرتبة ١١٧ من أصل ١٣٨ في فعالية سياسات مكافحة الاحتكار، والمرتبة ١٢٥ من أصل ١٣٨ في ما يتعلق بعبء الإجراءات الجمركية، والمرتبة ١٢٣ من أصل ١٣٨ من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا، والمرتبة ١٢٠ من أصل ١٣٨ في الاستعداد لتفويض السلطة.^{xii}

كما احتلّ لبنان المرتبة ١٢٦ من أصل ١٩٠ بحسب تصنيف البنك الدولي لممارسة الأعمال للعام ٢٠١٧، بتراجع ٤ نقاط عن العام الفائت، مسجلاً مستوياته الدنيا في مجالي حماية صغار المستثمرين (١٤٥) وتسوية حالات الإفلاس (١٤٣).^{xiii} كذلك يبيّن تقريرُ للبنك الدولي أن نظام المحاسبة التوافقية المعتمد في لبنان يخفّض الناتج القومي بنسبة ٩ بالمئة سنوياً.^{xiv} كما تشير

بعض الدراسات أن كل لبناني يخسر سنوياً أكثر من ٢٣,٥٠٠ دولار من دخله بسبب سياسات التقاسم الطائفي.^{xv}

ومما فاقم هذا المشهد تأزماً، هو العبء الاجتماعي-الاقتصادي والتعقيدات السياسية والتداعيات الأمنية التي رافقت اندلاع الحرب السورية على حدودنا. إذ سجّل نمو الناتج المحلي الإجمالي في لبنان نسبة ٢% خلال عام ٢٠١٦، وهو معدل صحي نسبياً قياساً بالأزمات السائدة في المنطقة، بعد أن كان قد بلغ حوالي ١٠% في العام ٢٠٠٩. وهذا يعني أن الحرب السورية قد سببت إلى الآن خسائر اقتصادية للبنان تقارب ١٨ مليار دولار، أي ما يوازي ٣٠% من إجمالي الناتج المحلي، مسببةً انخفاضاً تراكمياً في هذا الناتج بحوالي ٧,٦ مليار دولار. إضافةً إلى ذلك، ازداد العبء على المالية العامة والواقع الضريبي، فبلغت نسبة استدامة الدين في الحقبة التي أعقبت اندلاع الحرب السورية (نسبة تغيّر الدين العام إلى نسبة تغيّر الناتج المحلي) ١٩٥%، بعد أن كانت ٧٥% قبيل الحرب. أما نسبة الإيرادات الحكومية إلى النفقات، فقد انخفضت من ٨٠% في العام ٢٠١٠ إلى ٦٧% في العام ٢٠١٦. كذلك انخفضت الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي من ١٧,٤% قبيل الحرب إلى ١٣,٦%.

من ناحية أخرى، وفي مؤشر إيجابي، سجل معدل قيمة تدفقات التحويلات الداخلة إلى لبنان رسمياً زيادة في الفترة التي أعقبت اندلاع الحرب، مقارنة بفترة ما قبل الأزمة ٢٠٠٦-٢٠١١، حيث ارتفع من ٦,٦ مليار دولار إلى ٧,٢ مليار دولار. ومع ذلك، فإن معدل تدفقات التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفض من ٢١,٥% قبيل الحرب إلى ١٦,١% في الفترة التي أعقبت اندلاع الحرب.

إن هذه المؤشرات ليست سراً على أحد، وهي موثقة في التقارير والإحصاءات الدولية. ونحن نذكر بها ليس من باب جلد الذات أو إثارة الإحباط، بل في سبيل استكشاف نقاط القوة والضعف في المشهد اللبناني والإضاءة على بعض المفارقات والدلالات في نهاية الكلمة.

١٧. سياسة مصرف لبنان: الاستقرار والثقة صنوان

لقد كان مصرف لبنان سباقاً في انتهاج سياسة نقدية تجمع ما بين بناء الثقة واستدامة الاستقرار، عن طريق تبني رؤية توائم ما بين العصرية والحفاظة. يمارس مصرف لبنان صلاحياته بناءً على قانون النقد والتسليف كسلطة نقدية برؤية تنموية شاملة ومستدامة ومستقلة، واضعاً نصب عينيه تجاوز التحديات التي تفرضها الأزمات المستدامة التي يشهدها النظام المالي العالمي وسط تداعيات أزمته العالمية، وتعاني منها منطقتنا بإرهاصاتها المفصلية على المستويين السياسي والاقتصادي، ويعايشها وطننا عبر تعثر مؤسساته وأعباء اقتصاده الذي يعاني تراجعاً في الطلب الخارجي. لذلك، تبرز الأهمية الاستراتيجية للدور الحيوي الذي يلعبه مصرف لبنان والقطاع المصرفي-المالي اللبناني في صيانة وتفعيل الأمن الاجتماعي-الاقتصادي في أبعاده المالية والتنموية لسد ما يمكن من ثغرات على الصعيد الاقتصادي-الاجتماعي-التنموي.

في هذا السياق، أضحّت السياسة النقدية التي ينتهجها مصرف لبنان، غير التقليدية منها بخاصة، نموذجاً يُحتذى به في المصارف المركزية العالمية، حيث أثبتت نجاعتها وجدواها في مواجهة التحديات. وتقوم هذه السياسة على مبادرات وهندسات توازن بين صيانة الاقتصاد وتمتية المجتمع. يمكن تلخيص أهم مظاهر هذه السياسة بالحديث عن شقين فيما يخصّ سياستنا النقدية: الجانب التنفيذي، والجانب التنظيمي.

في الشق التنفيذي، دأب مصرف لبنان على أداء دوره النقدي والمالي التقليدي على أكمل وجه، مدعوماً بسلّة من الأدوات. ومن أهم ملامح هذا الدور، أولاً، المحافظة على الاستقرار النقدي وسعر الصرف، مدعوماً بموجوداته من العملات الأجنبية التي بلغت مستويات قياسية تعدّت الـ ٤٣,٣ مليار دولار، يضاف إليها مخزونه الوفير من احتياطي الذهب الذي يشكّل صمام أمان للاقتصاد ويأتي في المرتبة الثانية عربياً والثامنة عشر دولياً. ثانياً، تأمين استقرار معدلات الفوائد، وتأمين مصادر التمويل للقطاعين العام والخاص، كما بلغ معدّل الشمول المالي في لبنان نسبة ٤٧ بالمئة مقارنةً بـ ١٨ بالمئة في الدول العربية. ثالثاً، تأمين نظام دفع محليّ، آمنٍ ومتطورٍ. رابعاً، إدارة فائض السيولة الذي بلغ حوالي ٢٠ مليار دولار من خلال إصدار شهادات الإيداع وتشجيع التسليف بالليرة اللبنانية، بما يجنب البلاد مخاطر التضخم الذي حُصر ضمن سقف الأربعة بالمئة. خامساً، تطوير الأسواق المالية، حيث أنشئت لهذه الغاية هيئة الأسواق المالية. سادساً، إدارة الدين العام للدولة اللبنانية بشكلٍ مجدٍ وفعال يهدف إلى الاستمرار في تأمين ملاءة الدولة اللبنانية.

أما الدور التنفيذي غير التقليدي، فقد تميّز بنجاعته في ابتداع المبادرات والحلول في مواجهة التحديات الإجتماعية-الاقتصادية-البيئية. ويتم ذلك من خلال إطلاق المبادرات التحفيزية للمصارف في مجال التسليف إلى القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والسكنية والبيئية والتعليمية والفنية، وتأمين مزيدٍ من فرص العمل وإعادة تكوين الطبقة الوسطى، وذلك بفوائد مقبولة عن طريق إعفاء المصارف من جزءٍ من احتياطيها الإلزامي وتوفير قروضٍ لها بفوائد متدنية. في هذا الإطار، بلغ المعدل السنوي لقيم الرزم التحفيزية منذ إطلاقها العام ٢٠١٣ حوالي مليار دولار، مساهمةً بـ ٥٠ بالمئة من النمو المحقق خلال الأعوام الخمسة المنصرمة. وقد تحطّت القروض السكنية المئة ألف، وفاقّت قروض التعليم الجامعي خمسين ألفاً، كما ساهم مصرف لبنان مباشرةً في إنشاء جامعة متقدمة في بيروت (ESA). كذلك تمّ توسيع رزم الحوافز (بالليرة اللبنانية) لتشمل المغتربين الراغبين بشراء أو تشييد مسكن في لبنان، بالإضافة إلى دعمها للإنتاج اللبناني للأعمال الفنية، كما الصناعات التصديرية بغية الحد من الاختلال الكبير في الميزان التجاري. وبذل المركزي جهوداً في القطاعات الصديقة للبيئة والطاقة البديلة، حيث تجاوزت قيمة القروض البيئية الـ ٦٠٠ مليون دولار، نظراً للوفورات الكبيرة التي تحققت في المستقبل على صعيد المواطن والمؤسسات، وبالتالي المجتمع والاقتصاد. وبادر مصرف لبنان إلى تأمين قروض بفوائد مخفضة لإنشاء مرائب جماعية للعموم بهدف تأجير مواقف للسيارات. هذا فضلاً عن تأمين موارد

الرسمة لقطاع اقتصاد المعرفة والشركات الناشئة، بابتكار هندسة مالية وضعت بتصرف هذا القطاع نحو 600 مليون دولار بهدف دعم جهود الابتكار والإبداع في أوساط الشباب بشكل خاص، وذلك بواسطة التمويل الرأسمالي المساهم وليس الإقراضي، مما يجنب هذا القطاع الناشئ أعباء المديونية. وقد تمّ توظيف أكثر من ٤٠٠ مليون دولار في هذا القطاع حتى الآن، مع إمكانية زيادة نسبة توظيفات المصارف في هذا القطاع من أربعة بالمئة إلى خمسة بالمئة في حال تطوره وتوفر الطلب. والجدير ذكره أنه يوجد حالياً في السوق اللبنانية ما يقارب الـ ٨٠٠ شركة ناشئة، وأن القطاع قد خلق ٨,٠٠٠ فرصة عمل، وأضاف الى الثروة الوطنية ما يقارب المليار ونصف دولار. ويتطلع مصرف لبنان إلى نمو في هذا القطاع ما بين سبعة وتسعة بالمئة سنوياً خلال الثلاث سنوات المقبلة، وهو الذي يُعتبر قطاعاً واعداً للبنان، كما القطاع المالي وقطاع النفط والغاز. أما الهندسة المالية الأخيرة، فقد دعمت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية التي بلغت مستويات غير مسبوق تاريخياً. في حين أن العائدات المترتبة عن الهندسة حُجزت في الشريحة الثانية من رأس مال المصارف لحشد قاعدتها الرأسمالية. وهذا من شأنه أن يمكّن المصارف من تكوين مؤونات عامة إضافية قبيل تنفيذ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ (المعروف بـ IFRS 9) في كانون الثاني ٢٠١٨، وبما يخدم مواجهة أي خطر لديون مشكوك بتحصيلها (حيث طلب مصرف لبنان من المصارف تكوين مؤونات بنسبة اثنين بالمئة من الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان). كذلك سوف تتمكّن المصارف من بلوغ الهدف الذي وضعه مصرف لبنان لنسبة كفاية رأس المال بحلول نهاية ٢٠١٨، وهو ١٥ بالمئة، والتي تزيد عن المتطلبات الدولية (بحسب بازل III).

في الشق التنظيمي للسياسة النقدية، أثبت مصرف لبنان امتلاكه حساً تنظيمياً متميزاً من حيث أسبقيته على الصعيد العالمي في إرساء القواعد والسياسات لنظام مصرفي مالي آمن ومستقر، مما مكّنه من تجنّب كثيرٍ من تداعيات الأزمة المالية التي عانت منها، وما زالت تعاني، دول كثيرة، منها ما هو في مصاف الدول المتقدّمة والغنية. في هذا المجال، قام مصرف لبنان بتطوير نظام مصرفي موثوق يتميز بتقيده الصارم بالمعايير والمواصفات الدولية المصرفية والمحاسبية. ومن أهمّ سماته: أولاً، الاستقرار المالي القائم على تحقيق مستوى سيولة مرتفع وكفاية رأس المال والحد من المديونية. وقد أنشأت لهذه الغاية وحدة الاستقرار المالي في مصرف لبنان. ثانياً، السعي لتطبيق مبادئ الإدارة الرشيدة وحماية المستهلك، حيث أنشأ مصرف لبنان لهذه الغاية وحدة الإدارة الرشيدة. ثالثاً، تطبيق المعايير الدولية الخاصة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتنظيم حركة الأموال عبر الحدود ومكافحة التهرب الضريبي، مما يبقي لبنان على خارطة المالية العالمية مع احتفاظه بالسرية المصرفية حيث تم إنشاء هيئة التحقيق الخاصة. رابعاً، اتخاذ كل التدابير اللازمة وإصدار التعاميم المطلوبة لمواجهة المخاطر الخارجية، بما يحفظ سمعة لبنان ويمنع الأموال غير الشرعية من الدخول إلى السوق المحلية وذلك من خلال إنشاء وحدة الامتثال. خامساً، إنشاء هيئة الأسواق المالية (CMA) بهدف تطوير السوق المالية الضرورية لتفعيل عملية التمويل المساهم، بغية إيجاد توازنٍ ما بين التمويل

الإقراض والتمويل الرأسمالي. وتستعد الهيئة لإطلاق منصة إلكترونية لتداول جميع الأوراق المالية، لتكون على صلة مع العالم أجمع.

٧. الخلاصة: مفارقات ودلالات

إن المشهد العام لواقع الثقة والاستقرار في لبنان، بما يعتره من مطبات، ينعكس سلباً على وضع الاقتصاد الكلي والمالية العامة والواقع الاجتماعي-الاقتصادي. كما يشكل هذا المشهد حالة ضاغطة على النظامين المالي والمصرفي ويحد من آفاقهما. وبالتالي، فإن الرأسمال الاجتماعي والرأسمال البشري، في المحصلة، هما عرضة للاستنزاف والتآكل نتيجةً لذلك.

في المقابل، تعتبر السياسة النقدية التي يطبقها مصرف لبنان من خلال آلياته التقليدية ومبادراته غير التقليدية علامةً فارقة في المشهد المأزوم لواقع الثقة والاستقرار في لبنان. لا بل أضحت هذه العلامة نهجاً ورؤيةً ومساراً أنتج ثماراً اقتصاديةً واجتماعيةً واضحة المعالم على صعيد لبنان، بحيث أصبحت مثلاً يحتذى على صعيد المنطقة والعالم. ومن المؤكد أن هذا النهج الذي يقوم على تكامل عاملي الاستقرار والثقة على الأصعدة النقدية والمالية والاقتصادية-الإنتاجية قد نجح إلى حدٍ بعيد في تحجيم الهوة وتقليل الخسائر التي تسببها الثغرات في بنیان الثقة ومسيرة الاستقرار اللبنانيين. ويمكننا الجزم أن الآثار الإيجابية لهذا النهج تطلال الواقع السياسي كذلك من خلال لجم التدهور في استقراره عند بلوغ ذروة تأزمه.

وأختم بطرح بعض المفارقات التي ينبغي التوقف عندها كونها تشكل دلالات على هذا الواقع المقابل. إذ كيف نفسر ارتفاع نمو الناتج المحلي إلى مستويات قياسية بعد سنتين فقط من شنّ أحد أكثر الحروب دمويةً وتدميراً على لبنان في العام ٢٠٠٦؟ وكيف نفسّر نجاح لبنان، وفي الفترة ذاتها، في النأي عن خسائر أحد أخطر الأزمات المالية العالمية، التي ركّعت اقتصاديات دولٍ عظمى، واستدامة تداعياتها لسنوات بعدها؟ وما هو سرّ استمرار تدفق رؤوس الأموال من دول الغتراب اللبناني بالوتيرة نفسها، بل وتصاعده أحياناً؟ وكيف نجح لبنان في الحفاظ على نسب نمو إيجابية في ظل تحبّطٍ إقليمي واستعارة حربٍ ضروس لسنواتٍ ستّ خلت على طول حدوده الشمالية والشرقية، مع ما تسببته من أكبر أزمة نازحين منذ الحرب العالمية الثانية؟

أنا كلي "ثقة" أن الأجوبة في أذهان حضراتكم...

وشكراً.

قائمة المراجع

ⁱ <http://www.history.ac.uk/reviews/review/287a#f1>

ⁱⁱ Tyler, T., 2001. Why Do People Rely on Others? Social Identity and Social Aspects of Trust. In: C. Kook, ed. 2001. Trust in Society. Russell Sage Foundation, New York, 2001

ⁱⁱⁱ Tyler, T., 2001.

^{iv} فوكوياما، ف.، ١٩٩٥. الثقة: الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي. منتدى العلاقات العربية والدولية، ٢٠١٥.

^v Uslaner, E., 2002. The Moral Foundations of trust. Cambridge University Press, Cambridge, U.K., 2002.

^{vi} فوكوياما، ف.، ١٩٩٥.

^{vii} <http://www.alrashad.org/issues/04/04-Tahir.htm>

^{viii} فوكوياما، ف.، ١٩٩٥.

^{ix} Nunn, N., Qian, N., Wen, J., 2016. Trust, Growth, and Political Stability.

^x <https://ourworldindata.org/trust>

^{xi} <https://www.transparency.org/country/LBN>

^{xii} http://www3.weforum.org/docs/GCR2016-2017/05FullReport/TheGlobalCompetitivenessReport2016-2017_FINAL.pdf

^{xiii} <http://www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/lebanon>

^{xiv}

^{xv} <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/23102/Lebanon000Prom0c0country0diagnostic.pdf?sequence=1&isAllowed=y>

^{xv} عبد الرضا، ب.، ٢٠١٥. ٧٥ مليار دولار خسائر لبنان من الطائفة. فساد على الطريقة اللبنانية. المعلومات، العدد ١٤٥، كانون الأول ٢٠١٥.